جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة : الثالثة

المادة: تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر

عنوان المحاضرة : الاصلاحات الادارية والاقتصادية والاجتماعية

العام الدراسي : ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦م

سنة النشر : ٢٠٢٦م

أسم التدريسي : أ.م.د. رؤى جمال خضر

الإيميل الجامعي للتدريسي : ruaa.j.k@tu.edu.iq

نفذ كل من السلطان محمود الثاني وخلفه السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١) برنامج اصلاحات واسع النطاق. ففي حقل التعليم تأسس العديد من المدارس الحديثة الابتدائية والثانوية. كما فتحت مدرسة للحقوق واخرى للطب يديرها مدرسون فرنسيون وظهرت جريدة رسمية باسم « تقويم وقايع » سنة ١٨٣١ وأسست دائرة للترجمة باسم « ترجمة اوده سي ». وفي مجال القضاء اسس المجلس الاعلى للقضاء وصدرت قوانين للعقوبات والولايات والاراضي. وبين سنة ١٨٣٩ و١٨٥٦ أصدرت الحكومة العثمانية مرسومين وعدا باجراء الاصلاح اولهما خط شريف كولخانة ١٨٣٩ وثانيهما خط شريف همايون ١٨٥٦. ولقد جاء هذان المرسومان استجابة لضغط دعاة الاصلاح من جهة والحيلولة دون تدخل الدول الاوربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بدعوى حماية الاقليات المسيحية وغيرها من جهة اخرى. ولقد تضمن المرسومان نقداً للاساليب الادارية والمالية السائدة في الدولة وخاصة طريقة الالتزام في جمع الضرائب. وتضمن المرسوم الاول تأكيد اهمية وقوف الحكومة ضد اي تهديد يقع على حياة او كرامة او ملكية الافراد العثمانيين. واعلن ان المتهمين، سواء كانوا مجرمين عاديين ام سياسيين، سيحاكمون بصورة علنية. ومن ناحية الضرائب اكد انها ستوزع بصورة عادلة على جميع طبقات الشعب وتعهد المرسوم بالغاء نظام الالتزام. واكد المرسوم الثاني رغبة الدولة العثمانية في الاصلاح والتطور واقتفاء خطوات الدول الاوربية في معارج التقدم الرقي. كما تضمن المرسوم الثاني ضرورة العمل لتنظيم ميزانية سنوية للدولة. ولقد تولى المجلس الاعلى للتنظيمات الذي شكل سنة ١٨٥٤ مهمة تنظيم حركة الاصلاح وتوجيهها نحو الاخذ بالقوانين الوضعية. ويتألف المجلس من ثلاثة اقسام : اداري وتشريعي ومالي ويعنى كل قسم بالمسائل الداخلة ضمن اختصاصه. وراحت الدولة بالتعاون مع هذا المجلس تعمل على استكمال مشروعات الاصلاح. فأنشأت في سنة ١٨٥٦ البنك المركزي ليساعد في تدعيم الاقتصاد. كما اصدرت اول عملة ورقية

عثمانية. وفي مجال التعليم تم في سنة ١٨٤٥ تأليف لجنة سباعية لدراسة اوضاع المدارس وتقديم التوصيات اللازمة لتنظيم التعليم ونشره ورفع مستواه. وفي اواسط ١٨٤٦ قدمت اللجنة تقريراً ضمنته منهاجا طويلا للاصلاح التعليمي. فاقترحت تشكيل ديوان للمعارف العامة ليشرف على شؤون التعليم. وعلى اثر ذلك زيد عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة (الرشدية) والاعدادية. وصدر قرار بتأسيس اول جامعة عثمانية.

اما في النواحي الاجتماعية فقد صار المجتمع العثماني يحث الخطى نحو الحياة العصرية. وبدت علامات ذلك في تنظيم دوائر الدولة وتزويدها بالاثاث الجيدة. كما حلت البزة الرسمية الغربية والطربوش محل الاثواب الفضفاضة والعمائم. وانتقل الاشراف والوجهاء والاثرياء في العاصمة والمدن الكبرى كالقاهرة وبغداد ودمشق وبيروت من بيوتهم في الاحياء القديمة الى قصور في احياء جديدة.

كما اصدرت الدولة قانونا للاراضي في ٢١ نيسان ١٨٥٧ وبموجبه قسمت الاراضي الى الاراضي المملوكة والاراضي الاميرية والاراضي الموقوفة والاراضي المتروكة والاراضي الموات. كما انشيء نظام قانوني لتسجيل العقود المختصة بالاراضي. وقد عالج هذا القانون والنظام الصادر بعده في ١٨٦٠ مسألة منح سندات تفويض للمتصرفين بالاراضي الاميرية.

ان هذا القانون والانظمة المعلقة به لم يضع حلولا ناجحة لمشاكل الاراضي في الدولة العثمانية. ولعل من ابرز ما يلحظ عليه انه ادى عند تطبيقه الى ظهور طبقة ملاكي الاراضي فقد سجلت مساحات واسعة من الاراضي اما باسم السلطان (الاراضي السنية) واما باسم عدد من شيوخ العشائر واثرياء المدن. ولم يسجل منها باسم المالكين الحقيقيين من الفلاحين سوى قسم ضئيل. ولقد ساعد على ذلك أمران اولهما ان القوانين لم تحفل بتعيين مساحة الاولوية امر تشكيل اللجان للقيام بعملية مسح الأراضي ولا ريب ان ذلك يفسح المجال واسعاً امام التلاعب بالحدود وتغيير العلامات، اضافة الى تأثير المختار وشيوخ القرى والمتنفذين على اعضاء اللجان.

فقاموا يعينون حدود اراضيهم ومساحتها كما يريدون. وفي هذا ما يفسر امتلاك عدد من وجهاء المدن العربية الكبرى لعدد من قرى الولايات في الوطن العربي قبيل انتهاء الحكم العثماني وبعده.

وفي سنة ١٨٦٤ شرع قانون الولايات، ليضع حداً للادارة الاقطاعية القديمة، ويربط الاقاليم بالسلطة المركزية ويحدد صلاحية الولاة والمتصرفين والقائمقامين واقتبس كثيراً من احكامه من التنظيم الاداري الفرنسي، والغي النظم الاقطاعية. ويعد نظام الولايات، كما يقول المؤرخ المصري الدكتور عبدالعزيز نوار المحاولة العملية لاصلاح حال الولايات العثمانية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتاكيد خضوعها للدولة. وقد نص القانون على انشاء مجالس محلية لتعاون المسؤولين في الحكم. فكانت الولاية تدار من قبل مجموعة من الموظفين الى جانبهم عدد من الاعضاء المنتخبين، وهذا ما كان يعرف باسم « مجالس الادارة ». وتم تنظيم المدن والقصبات بموجب هذه الترتيبات الادارية اذ أصبحت (المحلة) او (الحارة) في المدينة او القصبة هي الوحدة الادارية الاساسية. وتأسست البلديات بحيث لم تخل مدينة مهمة بعد سنة ١٩٠٠ من بلدية واصبحت المجالس البلدية بعد ذلك جزءا من التشكيلات الادارية في الولاية.

من هذا كله يبدو ان الادارة كانت منظمة من الناحية النظرية تنظيماً دقيقا وقائما الى حد كبير على المؤسسات التمثيلية، وعلى الرغم من ذلك، فان هذه الحالة من الحالات التي قلما توجد فيها اية علاقة بين المظهر الخارجي والحقيقة القائمة. اذ تذبذبت اتجاهات الدولة الاصلاحية منذ اصدار خط شريف كلخانة حتى اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني العرش سنة ١٨٧٦، بين المركزية واللامركزية. ولم تعط المجالس التمثيلية الفرصة الكافية لكي يتدرب فيها سكان الولايات كافة على ممارسة الحكم التمثيلي. هذا بالاضافة الى تصادم التيارات الدينية والطائفية والاقطاعية في داخل تلك المجالس، وكان ذلك عاملاً معرقلا للنهوض بمستوى السكان السياسي والاقتصادي والثقافي.

ولم يكن من السهل نقل الكثير من القوانين والانظمة الى حيز التطبيق. فهناك بضعة عوامل حالت دون ذلك، ومن اولها ضعف الجهاز الاداري، وعدم تعاونه مع الحكومة المركزية في تحقيق الاصلاح. اما العامل الثاني فتمثل في معارضة بعض القوى الرجعية للاصلاحات، بحيث اتهم دعاة الاصلاح بانهم يمتهنون كرامة الدولة وينتقصون من سيادتها بخضوعهم لتوجيهات الدول الاوربية في مسائل الاصلاح، اضافة الى ان الاصلاح عن طريق تقليد الاوربيين واقتباس نظمهم ومؤسساتهم مخالف على حد اعتقادهم، للشرع الاسلامي. وكان من اسباب معارضتهم للاصلاحات هو انهم لم يروا في معظمها ما يصلح احوال الرعية.

وثمة عامل آخر لعب دوراً كبيراً في اعاقة نجاح حركة الاصلاحات، وهو التدخل الاوربي المستمر في شؤون الدولة العثمانية وعدم احترام الدول الاوربية للنص الذي التزمت به في معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ آذار ١٨٥٦ في اعقاب حرب القرم مؤكداً عدم تدخل الدول الاوربية، منفردة او مجتمعة، في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية مهما كانت الاسباب، لقد راحت تلك الدول تتدخل في شؤون الدولة العثمانية وقتما كانت مصالحها تتطلب ذلك، وكان لهذا التدخل اثره السلبي في الاوضاع الداخلية للدولة العثمانية الى الحد الذي جعل المؤرخين يسمون الفترة الواقعة بين ١٨٣٩ و ١٨٧٦ باسم « فترة حكم السفراء » The Rule of Elechis ويقصدون سفراء الدول العظمى في استانبول وفي مقدمتهم السير ستراتفورد كاننك Canning السفير البريطاني المعروف بالسلطان العثماني غير المتوج.

ومهما يكن من أمر، فلقد كان لهذه الظروف اثر كبير في ظهور منظمات سرية بهدف الوصول الى السلطة وتحقيق الاصلاح الداخلي في الدولة العثمانية على اساس دستوري. ولعل من ابرز المنظمات السرية « جمعية تركيا الفتاة » التي تأسست في العاشر من آب ١٨٦٧ بجهود كل من ضياء باشا (١٨٢٥ – ١٨٨٠) ونامق كمال ١٨٤٠ – ١٨٨٠ وعلي السعاوي (١٨٣٨ – ١٨٧٨) وهم من الشباب العثماني المثقف وقد لجأت هذه الجمعية الى الصحافة، واتخذت من باريس مقراً لها،

واصدرت صحفاً ناطقة باسمها، منها جريدة (المخبر) التي صدر عددها الاول في لندن بتاريخ ٢١ آب ١٨٦٧. ولكن وفاة بعض قادة الاصلاح امثال فؤاد باشا ١٨٦٩ وعالي باشا ١٨٧١ ادى الى انتعاش روح التسلط والاستبداد حين سيطر على الامور في استانبول ذوو الميول الرجعية امثال الصدر الاعظم محمود نديم باشا وشيخ الاسلام حسن فهمي. والامر الذي دفع الاحرار العثمانيين الى تنظيم واعداد تظاهرات امام دار الحكومة تطالب باقاله الصدر الاعظم، وازاء اشتداد السخط الجماهيري سقطت وزارة محمود نديم وتشكلت وزارة رشدي باشا، وقد لعب احد وزرائها المصلح مدحت باشا دورا كبيرا في خلع السلطان مراد في ٣١ آب ١٨٧٦ ونصب مكانه عبد الحميد سلطاناً (١٨٧٦ – ١٩٠٩) الذي اسرع لتعيين مدحت باشا رئيساً للوزراء. وكان من انجازات مدحت باشا اعلان الدستور العثماني في ٢٣ كانون الاول ١٨٧٦. وقد استهدف الدستور تحقيق المساواة المدنية والسياسية لجميع العثمانيين، ويضمن استقلال المحاكم ويفرض تطبيق النظام اللامركزي في ادارة الولايات وتشكيل مجلس امة (برلمان) يتألف من هيئتين هما : مجلس المبعوثان (النواب) ومجلس الاعيان.

ان المساندين لحركة الاصلاح لم يؤلفوا الا اقلية من المثقفين وبعض موظفي الدولة وسكان المدن الكبيرة. اما الاكثرية الساحقة فكانت بعيدة عن تيار التجديد والاصلاح.

وعلى اية حال لم تمض بضعة اشهر على اعلان الدستور حتى غير السلطان عبد الحميد رأيه في الحياة الدستورية. فقد عرف عنه انه يميل الى الاستبداد ويكره الافكار التحررية والمباديء الاصلاحية. فحدث تصادم بينه وبين مدحت باشا وفي الخامس من شباط ١٨٧٧ اقال السلطان عبد الحميد مدحت باشا وحاكمه وارسله للسجن في الطائف بالحجاز حيث قضى بقية حياته حتى وفاته مسموماً سنة ١٨٨٣ ووجد في اعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ نيسان ١٨٧٧ فرصة مناسبة لتأجيل اجتماع البرلمان لاجل غير مسمى ثم اصدر في ١٤ شباط ١٨٧٨ مرسوماً بتعليق الدستور وظل بحكم مدة (٣٣) سنة، حكما استبداديا.

اما المصلحون وجماعة تركيا الفتاة وغيرهم من الاحرار العثمانيين، فقد بدأوا ينظمون صفوفهم، كما جعل بعضهم من باريس وجنيف والقاهرة مراكز لنشاطه الوطني، وفي الوقت نفسه ظهرت في داخل الجيش العثماني، وخاصة في القطعات المرابطة في مقدونيا، حركة ثورية سرية، وكان حصيلة العمل الوطني السري في داخل الدولة وخارجها قيام انقلاب في ٢٣ تموز سنة ١٩٠٨ الذي قادته جماعة حزب الاتحاد والترقي، فاضطر السلطان عبد الحميد الى اعادة العمل بدستور سنة ١٨٧٦ واجتمع البرلمان من جديد، وعلى اثر الثورة المضادة وتسمى في التاريخ العثماني (الفتنة الارتجاعية) التي حدثت في ١٣ نيسان سنة ١٩٠٩ بتشجيع من السلطان نفسه، اجتمع البرلمان في ٢٧ نيسان من السنة ذاتها واعلن خلع السلطان عبد الحميد وتنصيب اخيه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس (١٩٠٩ – ١٩١٨).